

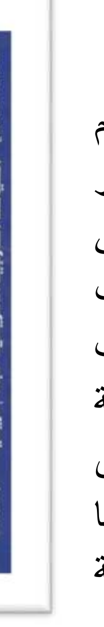
الأستاذ الدكتور

عبدالحليم غازلي

أستاذ محاضر بكلية العلوم السياسية
والعلاقات الدولية الجزائر



أ.د عبدالحليم غازلي
السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا
دار الكتاب الحديث



قراءة لكتاب

سعى الدكتور **عبد الحليم غازلي** في كتابه الموسوم **"السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا" الصادر في القاهرة، عن دار الكتاب الحديث، سنة 2015**، إلى المساهمة في وضع دراسة حديثة لموضوع العلاقات الأمريكية مع القارة الإفريقية. حيث تناول مختلف المصالح الأمريكية في المنطقة وأهم الأساليب المتبعة لتحقيقها والدفاع عنها. إلى جانب تجديد وتحيين المعطيات المتوفرة حول هذا الموضوع، وبخاصة فيما يتعلق بطريقة إتخاذ القرار الأمريكي في كل ما له صلة بالشأن الإفريقي.

إن أي تحليل أو تقييم لسياسة الولايات المتحدة تجاه القارة الإفريقية، لابد من أن ينطلق من عدد من الاعتبارات. منها ما هو ثابت ومنها ما هو متغير. الثابت منها يتمثل في أهمية المنطقة من حيث جوانب عدة، لعل الجانب الجيوستراتيجي منها ظل يطغى في الماضي بشكل كبير، إضافة إلى الجانب الاقتصادي الذي بدأ يلقى قسطا وافرا من الأهمية من قبل الولايات المتحدة في الآونة الخيرة. أما ما هو متغير فيتمثل في مجموع التحولات السياسية والجيوإستراتيجية المحلية والدولية وكل المستجدات الأخرى التي قد تؤثر إيجابا أو سلبا في المصالح والتوجهات الأمريكية نحو المنطقة.

لذلك حاول المؤلف منذ البداية، تسليط الضوء على جدلية زيادة الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية تارة وتراجعه تارة أخرى، وجدلية ضرورة التدخل في المنطقة للدفاع عن المصالح الأمريكية من جهة والتخوف من مغبة التورط في مستنقع لنزاعات القارة الإفريقية من جهة أخرى، أو التعاطي مع دول المنطقة بشكل مباشر أو الاكتفاء بوسطاء تارة أوروبيون وتارة أخرى أفارقة. كل ذلك دفعه إلى التساؤل عن السبب الذي يقف وراء عدم الاستقرار والتذبذب الحاصل في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية، وبالأخص في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة؟

وقد نجح في تبيان أن ظروف السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية مع نهاية الحرب الباردة، قد تغيرت بشكل يكاد يكون جذريا. وبدى وكأن الظروف الجديدة أصبحت مناسبة لبعث سياسة إفريقية جديدة لا تلزم الولايات المتحدة بإتباع استراتيجية تبقيها بعيدا عن مصالحها في المنطقة. ومنه تحولت نظرتها نحو المنطقة من منطق المواجهة السائد طوال سنوات الحرب الباردة إلى منطق الشراكة. كما أبرز حقيقة أن السياسة الأمريكية تجاه هذه المنطقة عرفت انتعاشا كبيرا، انعكس بشكل ملحوظ على المبادلات بين الطرفين وعلى الاستثمارات الأمريكية أيضا، حيث بدا وكأن الولايات المتحدة عادت من جديد للاهتمام بها.

وقد أشار المؤلف إلى وثيقة الأمن القومي الأمريكي التي صدرت في 20 سبتمبر 2002 أو تلك التي صدرت في 16 مارس من عام 2006 أو ما تلاهما من وثائق، ورأى أن المتمعن فيها سيلفت انتباهه حتما ما أصبحت تحظا به تلك المنطقة من اهتمام. فقد تم نقل الاهتمام بإفريقيا إلى مواقع متقدمة في الاستراتيجية الأمريكية بعد أن نصت تلك الوثائق على أن المنطقة باتت تكتسب أهمية جيوإستراتيجية متزايدة وتشكل أولوية في جدول أعمال الإدارة الأمريكية.

ويضيف المؤلف في كتابه هذا، أن القارة الإفريقية قد برزت ضمن السياق العام للأهداف الكونية للاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى البقاء كقوة عالمية عظمى ووحيدة منذ نهاية الحرب الباردة. ويعتقد أن ذلك ظهر في برامج الحكومات الأمريكية المتعاقبة طوال هذه الفترة، وبخاصة مع صعود نجم المحافظين الجدد ومراكز القوى التي تشكل عصب المركب العسكري-الصناعي المتحكم بشكل كبير في صناعات النفط والسلاح. حيث رأى أن كلا الوثيقتين قد ركزت على الحاجة الملحة لأمن الولايات المتحدة من جهة، وخطورة تبعيتها للنفط، ومن ثم حاجتها إلى تنويع مصادر وارداتها من الطاقة .

ترجع أهمية هذا الكتاب، إلى كونه يهدف إلى إبراز النظرة الجديدة التي أصبحت توليها السياسة الأمريكية نحو العالم الثالث وإفريقيا بالتحديد. حيث بات من الضروري بالنسبة لها التواجد عن كثب من خلال معالجة كل الأخطار التي تنبعث منها بشكل مباشر دون اللجوء إلى وسطاء كما كان عليه الأمر فيما مضى، وحتى وقت قريب. بل إن المتتبع للشأن الأمريكي، يلفت انتباهه التوجس الكبير الذي صارت تبديه الولايات المتحدة تجاه السياسة التي تتبعها بعض من تلك الدول؛ التي كانت تلعب دور الوسيط بينها وبين القارة في زمن الحرب الباردة .

لذلك فإن هذا الكتاب يرمي، إلى تحقيق جملة من الأهداف يتصدرها تسليط الضوء على أهمية القارة بالنسبة للمصالح الأمريكية كقوة عظمى تسعى إلى تأكيد هيمنتها على العالم من جهة، وعلى مختلف التحولات التي تطبع نظرة الولايات المتحدة لتلك المصالح من جهة ثانية. وأيضا محاولة التأكد من صحة الطرح الذي ينفي وجود مصالح أمريكية في القارة الإفريقية.

إلى جانب ذلك يهدف هذا الكتاب إلى محاولة التعرف على أهم المصالح الأمريكية في القارة الإفريقية، إضافة إلى جملة الوسائل التي اعتبرتها الولايات المتحدة كفيلة بتحقيق هذه المصالح. مع توضيح الوسائل التي تعود إليها في كل مرة تسعى فيها إلى تحقيق مصالحها والأساليب المتبعة في ذلك.

ولكن، إلى جانب ما سبق تعد الرغبة في معرفة مصادر القرار الرئيسية المتعلقة بالسياسة الإفريقية الهدف الأساسي لهذا الكتاب. فالحديث عن اهتمام أمريكي بالمنطقة أو غيابه أو عن تراجع لهذا الاهتمام وتزايده بين إدارة وأخرى أو بين رئيس وآخر. كذلك الحديث عن تراجع المكانة التي تمثلها القارة الإفريقية بالنسبة للمصالح والأهداف الأمريكية في العالم، أو تراجع لهذه المنطقة على سلم

أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، بمجرد حصول تحول على رأس الإدارة الأمريكية. فإن الخوض في مثل هذه الطروحات لا يمكن أن يعرف أجوبة منطقية مبررة بشكل مقنع إلا من خلال توضيح طبيعة اتخاذ القرار داخل الولايات المتحدة والتأثيرات الداخلية والخارجية على النظام الأمريكي المصاحبة لهذه العملية .

وإلى جانب هذا وذاك، فإن أهمية هذا الكتاب تكمن أيضا في أنه يطمح إلى إثراء المكتبة العربية بدراسة جديدة في ميدان يطغى عليه الإهمال الواضح من جانب الباحثين العرب لكل ما هو إفريقي بشكل عام. والذي كثيرا ما استغله المتربصون بها لاستهدافها وزعزعة استقرارها.

ولقد قسم المؤلف الكتاب إلى خمسة فصول، يمكن إيجاز ما جاء فيها كما يلي:

الفصل الأول: يتناول هذا الفصل من الكتاب، الأسس الفلسفية والعقائدية التي حكمت ولا تزال السياسة الخارجية الأمريكية. وسنتطرق فيه إلى تسليط الضوء على مبدأين أساسيين ظلا منذ تأسيس الدولة الأمريكية يؤطران رسم السياسة الخارجية الأمريكية وهما المصير الحتمي وسياسة الباب المفتوح. كما سنناقش فيه أسس الخطاب السياسي الأمريكي وأهم التيارات الفكرية السائدة فيه، ليناقش في آخره الجدال القائم حول فكرة الإمبراطورية الأمريكية .

الفصل الثاني: يعرج فيه، على المراحل التاريخية التي مرت بها السياسة الخارجية الأمريكية منذ السنوات الأولى لظهور الدولة الأمريكية. العودة إلى فترات زمنية سابقة في تاريخ العلاقات الأمريكية الإفريقية يهدف بشكل أساسي في اعتقاد المؤلف، إلى التأكيد على فكرة أساسية وهي أنه من الخطأ الاعتقاد بأن السياسة الأمريكية في المنطقة هي وليدة الأحداث الدولية الراهنة أو حتى فترة الحرب الباردة إنما تمتد جذورها عميقا في التاريخ.

الفصل الثالث: ويتناول في هذا الفصل الأسس الدستورية للسياسة الخارجية الأمريكية وعرض مختلف المبادئ السياسية التي تحكم عمل المؤسسات الدستورية الأمريكية. إلى جانب معرفة أجهزة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة ومختلف الأدوار البيروقراطية. ومن جهة أخرى حاول أن يتعرض بالتحليل إلى دور كل مؤسسة وتأثيرها في موضوع السياسة الأمريكية تجاه القارة.

الفصل الرابع: قام فيه بعرض أهم المصالح الأمريكية في القارة الإفريقية جنوب الصحراء. حيث تطرق فيه إلى المصالح الاقتصادية وذلك عبر تسليط الضوء أولا على اهتمامات الولايات المتحدة التجارية بالمنطقة، باعتبارها سوقا واعدة للسلع والاستثمارات الأمريكية. ثم عرج ثانيا على الأهمية الاستراتيجية التي بدأت تكتسيها الثروات الطبيعية الإفريقية بالنسبة للاقتصاد الأمريكي ونظرة هذا الأخير إليها باعتبارها موردا استراتيجيا يجب حمايته. كما تطرق فيه إلى المصالح الأمنية المتمثلة أساسا في محاربة الإرهاب والقضاء على كل ما يساعد على انتشاره في القارة واستغلاله لها من أجل اتخاذها كقاعدة ينطلق منها لاستهداف المصالح الأمريكية في العالم. هذا إلى جانب عرض

مختلف الطرق التي اعتمدتها الولايات المتحدة في تعاونها الأمني مع دول المنطقة، ومختلف الهياكل التي استحدثتها من أجل هذا الغرض وفي مقدمتها القيادة العسكرية الجديدة .AFRICOM

الفصل الخامس: تطرق في الفصل الأخير من هذا الكتاب إلى دراسة شكلين من أشكال التحديات التي أصبحت الولايات المتحدة تنظر إليهما على أنهما يشكلان أحد العراقيل التي تحول دون بسط هيمنتها المطلقة على القارة الإفريقية. يتمثل التحدي الأول في التواجد الصيني الذي بات يمثل مصدر قلق للولايات المتحدة والدول الغربية صاحبة مناطق النفوذ في المنطقة بشكل عام. والتحدي الثاني يعبر عنه المنافسة الفرنسية للمصالح الأمريكية، حيث لم تتوقف فرنسا يوما إلى النظر إلى الاهتمام الأمريكي بالقارة بعين الريبة.

عمد المؤلف من خلال اعتماده على الخطة السالفة الذكر إلى التأكيد على أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية، وبرغم ما صاحبها من صخب إعلامي كبير، وجدل سياسي داخلي ودبلوماسي خارجي كبيرين، حول الدوافع والأبعاد الحقيقية لهذه السياسة، وحول الوسائل المسخرة لتحقيقها، إلا أنها في الواقع لا تنفك تعتبر استمرارية لتوجه أمريكي تاريخي نحو المنطقة بدوافع مختلفة باختلاف الأزمنة والظروف العالمية المحيطة بها. وما نشهده اليوم هو فقط مرحلة تاريخية أو صفحة جديدة في تاريخ العلاقات بين الطرفين ولكن الجديد هو أن الدوافع التي تحمل الولايات المتحدة على تسليط جزء من اهتماماتها الدولية نحو المنطقة قد تغيرت هذه المرة ومن جديد. فقد كان الدافع من مشاركة الولايات المتحدة في مؤتمر برلين سنة 1885 هو محاولة إخراج الدولة الأمريكية الفتية من بؤرة الحرب الأهلية التي وقعت فيها ورغبتها في معاودة احتلال المكانة الدولية التي كانت تحتلها من قبل، إلى جانب الحفاظ على حرية الملاحة والتجارة الدولية في المنطقة. كما أن سكوت الولايات المتحدة عن الممارسات الاستعمارية التي كانت الدول الأوروبية الحليفة لها تسلطها على مستعمراتها في إفريقيا أثناء الحرب الباردة ودعمها اللاّمشروط لها لم يكن إلا بدافع صد التغلغل السوفيتي في المنطقة. ومن ثم فإن الولايات المتحدة من خلال الدوافع الجديدة التي سبق ذكرها تدشن مرحلة جديدة من مراحل علاقاتها مع القارة الإفريقية.

وفي الأخير حاول المؤلف أن يلفت انتباه القارئ لكتابه، إلى فكرة غاية في الأهمية، وهي أن العبرة من وراء دراسة السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية، هو أن نشاط الدولة على المستوى الخارجي لا يقاس فقط على أساس قوتها أو طبيعة مصالحها أو تعددها وانتشارها في العالم، إنما لعامل الاستمرارية أو الديمومة تأثيره الكبير أيضا في تحقيق أهداف تلك الدولة. والولايات المتحدة ورغم العراقيل الكثيرة التي حالت دون إقامة علاقات عادية لها مع القارة الإفريقية طوال السنوات الماضية، إلا أن ذلك لم يمنعها من الاحتفاظ برغبة دائمة في تجسيد تلك العلاقات يوما.

كما توصل المؤلف إلى عدة استنتاجات، نعرضها على النحو التالي:

أ. غياب الاهتمام الأمريكي بالقارة يرجع إلى إدراك صانع القرار السياسي في الولايات المتحدة. (ويقصد بصانع القرار، الأجهزة البيروقراطية الضخمة التي تعنى بالشأن الإفريقي.) ذلك أنه مع غياب اهتمام واضح للرئيس بالشأن الإفريقي أو كثرة انشغاله، وكذلك المؤسسة التشريعية (الكونغرس)، اضطلعت المؤسسات البيروقراطية بهذه المهمة. وبدورها فإن هذه المؤسسات طوال فترة الحرب الباردة وما بعدها ظلت تنظر إلى إفريقيا والشؤون المتعلقة بها من منطق أن الأوروبيين هم أولى بقرار التدخل وهم الأقدر على معالجة المعضلات التي تواجهها. ومن ثم باتت القارة تحتل في كل مرة ذيل قائمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية. وباستثناء حالات معينة تنجح باستقطاب اهتمام الرأي العام الأمريكي والعالمي، ظلت الشؤون الإفريقية آخر اهتمامات السياسة الأمريكية. ومن ثم يصبح إعداد سياسة إفريقية للولايات المتحدة مهمة البيروقراطيين أكثر من غيرهم. لذلك فإن الشأن الإفريقي يظل حبيس مستوى هذه الهيآت ولا يرق إلى مستويات أعلى إلا في حالات محددة. ذلك أنه في حال ظهور حالات مستعصية من النزاعات الإفريقية، يتم رفعها إلى كتابة الدولة أو إلى البيت الأبيض ليفصل فيها الرئيس. أو تطرح للمناقشة والتداول في أروقة الكونغرس.

ب. هناك على الأقل خمس هيآت بيروقراطية في واشنطن تشارك في اتخاذ القرارات بشأن السياسة الإفريقية للولايات المتحدة. هيمنة هذه الهيآت على عملية صنع السياسات المتعلقة بإفريقيا قد يفسر الواقع الذي يجعل من إفريقيا في نظر البعض غير ذات أهمية بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية. كل هيئة من هذه الهيآت البيروقراطية لديها مصالح خاصة بها، وهي تساهم إلى حد كبير في تفسير لماذا تظهر السياسة الأمريكية في إفريقيا بشكل يغيب فيه الانسجام. ذلك أنها تسعى كل على حدا إلى تحقيق مصالحها الخاصة بين الهيآت الأخرى وهي تفضل استمرار الوضع القائم عوض إحداث تغيير في هذه السياسة قد يلحق الضرر بمصالحها أو امتيازاتها، خاصة منها تلك المتعلقة بالميزانية الموكلة لها. من ناحية أخرى هناك اتجاه ثابت إلى حد ما، يجعل للهيآت البيروقراطية التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية اليد العليا من بين البيروقراطيات المشاركة في وضع السياسات التي تخص إفريقيا جنوب الصحراء. وهو ما يفسر أن المصالح الأمنية هي التي كانت العامل الأكثر تأثيرا على مبادرات السياسة الخارجية تجاه المنطقة، في سنوات الحرب الباردة أو بعدها. ومن ثم فإن الهيآت التابعة للبنتاغون مثلا، كانت بمثابة القوة الدافعة الرئيسية نحو إنشاء وتوسيع مبادرات التعاون الأمني والعسكري الحاصلة مع بعض الدول الإفريقية اليوم. غير أن الهيمنة الواضحة لوزارة الدفاع الأمريكية تم تلطيفها بعض الشيء من خلال إنشاء قيادة الأفريكوم (AFRICOM) التي تمزج بين أنشطة تابعة لهيآت بيروقراطية من وزارات مختلفة كالدفاع والخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية (USAID) وغيرها من المنظمات المدنية. ورغم أن العملية لا تزال جارية إلا أنه يبدو أن وزارة الدفاع الأمريكية لديها

رغبة في استخدام القيادة العسكرية الجديدة كقاعدة لدمج شامل للسياسة الأمريكية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء تحت مضلة البنتاغون.

ت. من الضروري من أجل فهم السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، النظر إلى التفاعلات الحاصلة بين صانعي القرار في داخل الهيآت البيروقراطية. حيث يؤكد، أن المبادرات السياسية المتعلقة بالشأن الإفريقي عادة ما تكون من صنع الهيآت البيروقراطية التابعة لمجلس الأمن القومي أو بالتنسيق معه، والقليل منها يصدر عن البيت الأبيض. ومعروف أن الفصل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية أو سرعة تداول النخب الممثلة، يؤثران سلبا على استمرارية العلاقة بين الولايات المتحدة وإفريقيا. وباستثناء الأجهزة الإستخباراتية ووزارة الخارجية، ليس هناك هيئة بيروقراطية تضمن استقرار العلاقات الأمريكية مع إفريقيا. إلى جانب أن ما يعرف "بنظام الغنائم" داخل البيروقراطيات الأمريكية والامتيازات الشخصية غير المجزية للموظفين في الهيآت التي تعنى بالشأن الإفريقي تعمل جميعها على تقويض ظهور خبراء حقيقيين يدعمون قيام سياسة إفريقية للولايات المتحدة.

ث. غالبا ما تترك السياسة الإفريقية إلى المسؤولين من المستوى المتوسط، في الوقت الذي يميل فيه المسؤولون الكبار في الإدارة إلى التركيز على أكثر المناطق الاستراتيجية في العالم أهمية.

ج. الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية يعود بدرجة كبيرة إلى التغيرات الدولية التي تجعل الولايات المتحدة تعود في كل مرة إلى القارة الإفريقية. ومن جهة ثانية إلى طبيعة العلاقات الدولية التي تحكمها علاقة التنافس والصراع من أجل ضمان القوة والهيمنة.

ح. هذا كما لاحظ المؤلف أن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة يرجع أيضا إلى مجموعة من العوامل. أولها حاجة الولايات المتحدة للموارد الطاقوية والمعدنية الموجودة في القارة. وكذلك أهمية القارة الإفريقية كسوق واعدة بالنسبة للسلع الأمريكية. وهو ما يستدعي تواجد أمريكي قوي في المنطقة. هذا الوضع يفسر إقدام الولايات المتحدة ولأول مرة على اعتبار مصالحها في المنطقة مصالح استراتيجية.

خ. كما يعتقد المؤلف أن الولايات المتحدة لا تنظر إلى القارة على أنها منطقة متجانسة بالنسبة لمصالحها. هذا ما يفسر إحجام الولايات المتحدة مثلا عن الاهتمام أو التدخل في مناطق من القارة قد لا يتوفر فيها هذا الشرط. والحقيقة أن المنطقة تقسم في نظر الأمريكيين إلى مناطق "نافعة" ومناطق "غير نافعة". وتبعا لهذا التقسيم يمكن إدراك كيف أن الولايات المتحدة تحجم عن التدخل في بعض المناطق وتندفع في مناطق أخرى بكل قوة. كيف تغض الطرف عن هذا النظام -رغم تجاوزاته الصارخة في ميدان حقوق الإنسان مثلا-وتقاطع ذلك النظام بل وقد تتخذ ضده إجراءات ردعية.